

# تحرك عاجل

## إطلاق سراح صحفي فلسطيني

أنهى الصحفي الفلسطيني محمد القيق إضرابه عن الطعام في 10 مارس/آذار 2017، بعدما علم بأن السلطات الإسرائيلية لن تُجدد أمر الاعتقال الإداري الصادر بحقه. ومن المتوقع أن يُطلق سراحه في 10 إبريل/نيسان 2017.

في 10 مارس/آذار 2017، أنهى الصحفي الفلسطيني محمد القيق، وهو من بلدة دورا في محافظة الخليل، إضرابه عن الطعام، بعدما علم بقرار السلطات الإسرائيلية بأنها لن تجدد أمر الاعتقال الصادر بحقه. وكان محاميه قد تقدم يوم 7 فبراير/شباط 2017 بطعن في قرار المحكمة الصادر في وقت سابق من اليوم نفسه باعتقال محمد القيق إدارياً لمدة ثلاثة أشهر. وفي جلسة مغلقة انعقدت في 9 مارس/آذار 2017، طلب القاضي من النيابة العسكرية تقديم مزيد من المعلومات إلى المحكمة حول سبب اعتقاله، وتقديم قرار إلى المحكمة بشأن ما إذا كانت ستطلب تجديد أمر الاعتقال مرة أخرى، حالما تنتهي مدته في إبريل/نيسان 2017. وفي 10 مارس/آذار 2017، أبلغت النيابة القاضي بأنها لن تطلب تجديده.

وكانت قوات الأمن الإسرائيلية قد قبضت على محمد القيق، في 15 يناير/كانون الثاني 2017، عند نقطة تفتيش بيت إيل، بالقرب من رام الله، بينما كان في الطريق إلى منزله عائداً من مظاهرة نُظمت في بيت لحم للتنديد بسياسة إسرائيل الرفضة لتسليم جنائمين الفلسطينيين التي تتهمهم بارتكاب اعتداءات إلى أسرهم. وفي 6 فبراير/شباط 2017، أصدر قاض عسكري أمراً باعتقاله إدارياً لمدة ستة أشهر. ورد محمد القيق بأن أعلن داخل قاعة المحكمة أنه سيُضرب عن الطعام احتجاجاً على قرار السلطات الإسرائيلية باعتقاله مرة أخرى، دون أن تُوجه له تهمة أو أن يُحاكم. وفي اليوم التالي، قرر القاضي العسكري تخفيض مدة أمر الاعتقال الإداري إلى ثلاثة أشهر.

وتجيز أوامر الاعتقال الإداري احتجاز الأفراد بدون تهمة أو محاكمة لمدة تصل إلى ستة أشهر. ويستخدمها الجيش الإسرائيلي في أغلب الحالات ضد الفلسطينيين، ويمكن تمديدها إلى أجل غير مسمى.

وقد قال محامي محمد القيق لمنظمة العفو الدولية: "إننا نرى في ذلك انتصارًا لمحمد. فلن يمدد الجيش الإسرائيلي فترة اعتقاله؛ وهذا القرار يُخلي مسؤولية محمد ويثبت براءته؛ كما يُظهر أنه ليس هناك ما يُدين القيق، وأنه اعتُقل قسرًا". وأشار المحامي أيضًا إلى الجهود التي بذلتها منظمة العفو الدولية في حملتها وما كان لها من تأثير في مجريات القضية، قائلاً: "شكركم على جهودكم، فإننا نرى أن بياناتكم ورسائلكم قد ساعدت في إحراز الانتصار لصالح القيق".

لا حاجة لمزيد من التحركات من جانب شبكة التحرك العاجل، مع جزيل الشكر لمن أرسل مناشدات.

هذا هو التحديث الأول للتحرك العاجل رقم UA 48/17. لمزيد من المعلومات، انظر:

<http://www.amnesty.org/ar/documents/mde15/5745/2017/ar/>

الاسم: محمد القيق

الجنس: ذكر